

والليبرالية تعبيراً عنه في العديد من المقالات والتعليقات، سواء أكانت بأقلام شخصيات عامة وسياسية محسوبة أو تنتمي إلى تلك القوى، أو بأقلام معلقين سياسيين محسوبين عليها. وكان الايقاع العام لمختلف تلك التعليقات والمقالات هو توجيه النقد الشديد إلى سياسة القمع في المناطق المحتلة، وتحميل الحكومة، عامة، المسؤولية عن تدهور الأوضاع، وبخاصة الليكود ورئيس الحكومة شامير، بسبب امتناعها عن المبادرة إلى طرح أية مشاريع سياسية تفسح في المجال لأستئناف عملية السلام. وفي هذا السياق، كتب الصحفي ارييه بيلغي (حزب مياب) ان الانتفاضة أبرزت واقع الاحتلال المرير وممارسته التعسفية المختلفة. وان الكثير من الاسرائيليين بات يدرك أن الاحتلال هو ممكن الشر «نعيد ونكرر، ونعيد ونكرر: ان الاحتلال مفسد... ان الاحتلال مفسد. لا وجود لاحتلال مفتون ولا لاحتلال انساني، ولا لاحتلال نوعي... ان الاحتلال يفسدنا ويقويه. ولن يفيد الا انهاء الاحتلال... اننا لن نخرج من هذه الاضطرابات منتصرين، الا اذا هزمتا العدو الاساسي وهو الاحتلال، أي ان نكفَّ عنه» (المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٨٧). اما الصحفي داني روبنشتاين، فرأى ان «الامر المحزن أكثر من أي شيء آخر هو انه لا يلوح في الافق أي احتمال للتغيير. فبعد شهور عديدة من التحدث عن سنة ١٩٨٧ كعام سلام، يعترف شمعون بيرس بعدم وجود أي تقدم... ولا توجد، ولا يبدو أنه سوف توجد، أية استمرارية للخطوة المحدودة التي خطاها الملك حسين وبيرس باتجاه مؤتمر دولي» (دافار، ١٤/١٢/١٩٨٧). ويعتقد الصحفي رامي طال ان البعد والدلالة الأهم للانتفاضة هو في انها طرحت مصير المناطق والسكان على جدول الاعمال السياسي الرسمي والحزبي: «ان احداث المناطق تتطلب منا اتخاذ قرارات. لقد تهرّبنا على مدى عشرين عاماً من ذلك، ولم نكسب شيئاً. فاذا كانت المناطق جزءاً لا يتجزأ من أرض - اسرائيل الكاملة، فلنبدأ باجراءات الضم. واذا كانت خطراً على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل، فلنبدأ في خطوات، أو عمليات، من أجل التخلص منها (على غرار مشاريع واقتراحات اليسار) أو من سكانها (حسب مطالب انصار الترحيل)، فالهم، ان نفعل شيئاً ما». وأضاف طال، مشيراً إلى أن الوضع الراهن والجمود هما المرشحان فقط للاستمرار، «إلا أن احتمالات حدوث تحرك في اتجاه ما، هي احتمالات ضعيفة، طالما يتولى اسحق شامير منصب رئيس الحكومة. فتجربة الماضي تشير إلى أن شامير لا يبدي قدرات سياسية، الا في مجال احباط مبادرات الآخرين، وأنه ممتاز في مجال التصلب في الرأي، وضعيف جداً في الحركة. ولذا، فإننا سوف نظل قابعين في المكان ذاته، نكرر على انفسنا المقولات الجوفاء، بأن ' المناطق ورقة مساومة ' وأنه ' لا وجود لشعب فلسطين ' و ' لا وجود لعصيان مدني '. وسوف تظل ساعة الزمن ' الذي يعمل لصالحنا ' تدق بالشكل الذي كانت تدق فيه حتى يوم الغفران في السادس من تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٧٣» (يديعوت أحرونوت، ١٧/١٢/١٩٨٧).

وتناول بعض السياسيين والصحفيين بعض المشاريع الجديدة التي طرحت في سياق الانتفاضة، كخطوات لتحريك الوضع السياسي وإخراج عملية السلام من حالة الجمود، وكان شمعون بيرس اقترح تجريد قطاع غزة من السلاح، في سياق تقاهم مع الاردن، كخطوة أولى على طريق المفاوضات للحل السياسي، بينما اقترح عضو الكنيست وزعيم المركز الليبرالي، أمنون روبنشتاين، وضع القطاع تحت الوصاية المصرية، كخطوة أولى على طريق حلحلة الأوضاع. وعقبت عضو الكنيست شولاميت ووني (راتس) على الاقتراحين، فقالت «ان قطاع غزة، فعلاً، قنبلة زمنية خطيرة، تستلزم تعاملاً حقيقياً قبل فوات الأوان... ولا غرابة في أن يكون هناك من يقترح تجريد القطاع من السلاح، لكنه يفعل ذلك دون أن يوضح كيف سوف يؤدي تجريده إلى إفراغ الضغط من ذلك القدر الذي يغلي. وهناك من يقترح وضعه تحت الوصاية المصرية، وذلك، أيضاً، دون البحث في ماذا، وبأي شروط سوف يتحمل المصريون هذا الصداق» (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٧).

لكن ووني تشكك في جدوى تلك الاقتراحات، دون أن تكون مرتبطة بالحل السياسي الشامل: «ان حل مشكلة القطاع مرهون بالحل السياسي الشامل لمشكلة السكان في المناطق... لكننا إذا أعدنا المناطق كلها، سواء اكان ذلك في إطار تسوية بيننا وبين الاردن والفلسطينيين، أو مع الفلسطينيين وحدهم، فسوف يظل الضغط البشري في هذه المنطقة يحدث تأثيره بعد ذلك. ولكن في أثناء الاهتمام بإيجاد الحل السياسي، سوف يكون لنا الحق في التوجه إلى مصر لأن تشترك في الحل الاقتصادي - البشري، ليس من طريق الوصاية، بل من